كلية الحقوق
قسم القانون العام

الضمانات الدستورية للحق فى المحاكمة العادلة

"دراسة مقارنة"

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى القانون

مقدمة من الباحث

حبيب الرحمن محمد رحيم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:ـ

أ.د/ على عبد العال (**مشرفا**)

أستاذ القانون العام - كلية الحقوق – جامعة عين شمس - والمحامي لدى محكمة النقض والعليا - ورئيس مجلس النواب

أ.د / محمد أنس قاسم جعفر (**رئيساً**)

أستاذ القانون العام – ورئيس جامعة بني سويف الأسبق.

أ.د/ ربيع أنور فتح الباب (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون العام - ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس الأسبق.

أ.د / محمد سعيد أمين (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

١٤٤٠هـ – ٢٠١٨م

كلية الحقوق
قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الطالب: حبيب الرحمن محمد رحيم

اسم الرسالة: الضمانات الدستورية للحق فى المحاكمة العادلة

" دراسة مقارنة "

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون العام

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٨

كلية الحقوق
قسم القانون العام

الضمانات الدستورية للحق فى المحاكمة العادلة

" دراسة مقارنة "

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمه من الباحث

حبيب الرحمن محمد رحيم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:ـ

أ.د/ على عبد العال (**مشرفا**)

أستاذ القانون العام - كلية الحقوق – جامعة عين شمس - والمحامي لدى محكمة النقض والعليا - ورئيس مجلس النواب

أ.د / محمد أنس قاسم جعفر (**رئيساً**)

أستاذ القانون العام – ورئيس جامعة بني سويف الأسبق.

أ.د/ ربيع أنور فتح الباب (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون العام - ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس الأسبق.

أ.د / محمد سعيد أمين (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

إلي القارئ الكريم في كل مكان

إلي الباحث الجاد عن حقوقه كإنسان

وإلي كل باحث في حقوق الإنسان

إليهم جميعاً أقول:

خير كم من يهدي إلي عيوبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا)[1].

قال رسول الله – صلي الله عليه وسلم –: « يا أبا هريرة عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة قيام ليلها، وصيام نهارها، يا أبا هريرة جور ساعة في حكم أشد وأعظم عند الله من معاصي ستين سنة »[2].

وقال عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه: "لأن أقضي يوماً بالحق أحب إلي من عبادة سبعين عاماً"[3].

يروي أن أحد ولاة الأقاليم طلب من الخليفة العادل كما كان يكني عمر بن عبد العزيز –رضي الله عنه – أن يرخص له ببناء سور لحماية مدينته من مداهمة بعض المتمردين أو المعارضين أو أحد الخارجين، فما كان من الخليفة وبدلاً من إرسال المال له ليستكمل بناء السور الا أن يخاطبه بالقول: "سور مدينتك بالعدل" والعدل هو صمام الأمان لضمان سلم وأمن المواطن والوطن.

أسوق هذه الرواية كمدخل للحديث عن الضمانات الدستورية للحق في المحاكمة العدلة دراسة مقارنة[4].

"إن القانون الذي يحقق الإحترام للمتهم إنما يدفع

---

(١) سورة النسآء – الآية:١٠٥.

(٢) الشيخ الإمام/ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسي الشهير بأبي نعيم الأصبهاني – فضيلة العادلين من الولاة ومن أنعم النظر في حال العمال والسعاة، المتوفي: ٤٣٠هـ، دار الوطن – الرياض، الطبعة الأولي ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ص١١٧.

(٣) المستشار.د/ محمود الشربيني– القضاء في الإسلام، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب– الطبعة الثانية١٩٩٩م، ص ١٣–١٤.

(٤) د/ عبد الحسين شعبان – المعايير الدولية للمحاكمة العادلة قراءة في الفقه القانوني الدولي والإسلامي، بدون ذكر ناشر وتاريخ نشر، ص١.

الإهداء

إلي:

- **وطني الغالي أفغانستان العزة والكرامة**
- **روح من بقي في القلب والوجدان والدي العزيزين رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه.**
- **أساتذتي الأجلاء**
- **إلي زوجتي الفاضلة**
- **زينة الحياة الدنيا ولدين العزيزين عبد الرحمن وانيس الرحمن**
- **إخوتي وأخواتي الأعزاء**
- **كل من مد لي يد العون والمساعدة**

... أهدي ثمرة جهدي راجياً من الله القبول.

الشكر والتقدير

أحمد الله رب العالمين القائل فى كتابه المبين "ٱللَّهَ بَلِ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ "[1]. والقائل " لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡ "[2]. والقائل "يَشۡكُرۡ وَمَن فَإِنَّمَا لِنَفۡسِهِ يَشۡكُرُ"[3]. لذا أسجد لله شاكراً على نعمه وآلائه وأن أعانني على إتمام هذا العمل.

ووقوفا عند سنة النبي- صلى الله عليه وسلم- الذي جعل شكر الناس من تمام شكر الله حيث قال: « لا يشكر الله من لا يشكر الناس» والقائل « ومن أتى إليكم معروفا فكافئوه» فمن منطلق هذا التوجيه النبوي واعترافا بالفضل لأهل الفضل، فاننى أتوجه بالشكر والعرفان بالجميل لأهل الفضل الذين قدموا لى يد المساعدة فى إنجاز هذا البحث.

وأخص بالذكر **الأستاذ الدكتور على عبد العال** أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة عين شمس، والمحامي لدى محكمة النقض والعليا ورئيس مجلس النواب.

والأستاذ الدكتور ربيع أنور فتح الباب أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة عين شمس.

لتفضلهما بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فقد كانا لى نعم المشرف خلقا ونصحا وتوجيها وقدوة ورعاية حيث فتحا لي قلبهما وجادا علىّ بإرشاداتهما السديدة وتوجيهاتهما المفيدة ولم يبخل علىّ بنصح أو توجيه، كما منحانى من علمهما ما

([1]) سورة الزمر- الآية: ٦٦.

([2]) سورة ابراهيم – الآية: ٧.

([3]) سورة لقمان – الآية:١٢.

يعجز مثلى عن مكافأته، فلهما مني دوام الدعاء بالبركة في عمرهما وعملهما ورزقهما وأهلهما ممزوجا بالحب والعرفان بالجميل.

والشكر موصول، لذا أرى لزاما علىّ أن أبادر بتسجيل خالص شكري وعظيم تقديري وإمتناني للأستاذين الجليلين عضوي اللجنة المناقشة والحكم على الرسالة، أما أحدهما فهو **الأستاذ الدكتور / محمد أنس قاسم جعفر** – أستاذ القانون العام – ورئيس جامعة بني سويف الأسبق

وأما الآخر فهو **الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين** – أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق جامعة عين شمس على تفضلهما بطيب نفس ورحابة صدر بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بالتوجيهات النافعة والإرشادات الصائبة والملاحظات القيمة، التي تثري البحث وتكسبه متانة ورصانة، ليكتمل فى أبهى صورة يريانها.

أسأل الله العلي القدير أن يجزيهم خير الجزاء، وأن يجعل عملهم فى ميزان حسناتهم يوم القيامة إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير الى **سيادة السفير محمد محيق** سفير جمهورية افغانستان الإسلامية فى القاهرة حاليا والي **الاستاذ فضل الرحمن فاضل** سفير جمهورية افغانستان الإسلامية الاسبق فى القاهرة.

كما لا انسي أن اقدم بخالص الشكر والتقدير الي **محمد قاسم حليمي** النائب الأول لوزير العدل في افغانستان.

كما أتقدم بالشكر للقائمين على كلية الحقوق– جامعة عين شمس فى جمهورية مصر العربية الحبيبة أدامها الله ذخراً لخدمة شباب الأمة الإسلامية، أشكرهم جميعا.

وختاماً فلمصر الحبيبة تحية وتقدير، ولجامعاتها حب وحنين، ولأساتذتها وعلمائها إحترام وتبجيل.

مقدمـــــــــة

الحمد لله الذي شرع الأحكام، وأمر بالعدل والإحسان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي حكم بما أنزل الله فكان حكمه عدلاً، وقوله صدقاً، أسس دولة الإسلام على العدل، فقويت وانتصرت، جعلنا الله من السائرين على نهجه، المحبين للعدل، العاملين على إرساء دعائمه.

لا شك أن المحاكمة العادلة تعتبر المعيار الدال على احترام آدمية الإنسان، والمرآة العاكسة لمدى تقدم ورقي الأمم ودليلا على صحة النظام القضائي في بلد ما، وهي من الحقوق الأساسية للإنسان، التي أكدتها الأديان السماوية، واهتدي إليها الفكر الإنساني نتيجة نضاله الطويل لإعلاء حقوق الإنسان والانتصار للعدالة، فيما تضمنته المواثيق الدولية والإقليمية المقررة لحقوق الإنسان، وقد كان للشريعة الإسلامية فضل السبق في تقرير الحق في المحاكمة العادلة، وغيرها من حقوق الإنسان، وإضفاء الضمانات الحقيقية لها بشكل لم تصل إليه المواثيق الوضعية إلا حديثاً.

وفي هذا البحث أردت أن أسهم – إلي جانب الأساتذة الذين سبقوني إلي هذا المجال – في إلقاء الضوء على ما جاءت له آخر الرسالات السماوية من ضمانات لتحقيق العدالة، قبل أكثر من ألف سنة من البدايات الأولي لتحرر الغرب الذين أخذوا عنا ما أخذوا من علوم وأخلاق وقيم....

فهذا الأصل الذي صاغه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الأولى بقوله: "يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق..." وهذا الأصل المشهور المتكرر فى الوثائق هو ذات نص عبارة عمر بن الخطاب– رضي الله عنه "بم استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟". ويؤكد معنى العبارة أن قائلها لم يكن محض مفكر أو كاتب إنما كان حاكما قالها في عز سطوة الحكم والولاية، وأنه لم يكن يمثل شعبا مقهورا، إنما كان يمثل القوة الإسلامية الغالبة، ولقد قالها ليحمي بها غير المسلمين المغلوبين.